أبحاث

المحاذير التي وقع فيها أهل التعطيل

د. أشرف بن عبد الحميد بارقعان
[



مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ (آل عمران: ١٠٢).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ (النساء: ١).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ (الأحزاب: ٧٠، ٧١).

أما بعد: فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد: فإن أعظم ما يسعى المسلم إلى تحصيله هو الهداية التامة، والهداية لا تكون إلا بسلوك ما بينه الله في كتابه العزيز من سبل، تلكم هي سبل الله التي لا ينالها إلا المجاهدون الصابرون، قال – تعالى-: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٦٩﴾ ﴾ .

ولما كانت الهداية هي أعلى مطلوب، وأغلى غاية، ولما كان العباد قاصرون عن الوصول إلى تلك الغاية والمطلب الأسنى دون معونة من الله وتسديد؛ أرشد الله خلقه إليها في أول سورة في كتابه الكريم، فقال: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾ (الفاتحة: ٦ – ٧).

ولأنه ﷻ هو الرحمن الرحيم، كان من تمام رحمته أن أرشد عباده إلى ما يجب عليهم الحذر منه ليصلوا إلى تلك الهداية، فقال – جل وعلا-: ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾ (الفاتحة: ٧).

وذلك تحذيرٌ منه – جل وعلا- من سلوك أحد هذين المسلكين، أحدهما: الضلال عن معرفة الحق، والآخر هو إرادة غير الحق أصلاً، يقول ابن القيم – رحمه الله-: "فصل وهذان الضلالان أعني الضلال والشقاء، يذكرهما سبحانه كثيراً في كلامه ويخبر أنهما حظ أعدائه ويذكر ضدهما، وهما الهدى والفلاح كثيراً ويخبر أنهما حظ أوليائه، أما الأول فكقوله – تعالى-: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٖ ﴿٤٧﴾ ﴾ . فالضلال: الضلال،

والسعر هو: الشقاء والعذاب، وقال – تعالى-: ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴿٤٥﴾ ﴾، وأما الثاني فكقوله – تعالى– في أول البقرة وقد ذكر المؤمنين وصفاتهم: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾ ﴾، وكذلك في أول لقمان وقال في الأنعام: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾، ولما كانت سورة أم القرآن أعظم سورة في القرآن وأفرضها قراءة على الأمة وأجمعها لكل ما يحتاج إليه العبد وأعمها نفعاً؛ ذكر فيها الأمرين فأمرنا أن نقول: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ فذكر الهداية والنعمة وهما الهدى والفلاح ثم قال: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾، فذكر المغضوب عليهم وهم أهل الشقاء والضالين وهم أهل الضلاء وكل من الطائفتين له الضلال والشقاء لكن ذَكَر الوصفين معاً لتكن الدلالة على كل منهما بصريح لفظه، وأيضاً فإنه ذكر ما هو أظهر الوصفين في كل طائفة فإن الغضب على اليهود أظهر لعنادهم الحق بعد معرفته والضلال في النصارى أظهر لغلبة الجهل فيهم وقد صح عن النبي أنه قال: "**اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون**"[(1)][(2)].

وقال في موضع آخر – رحمه الله-: "وأما المنعم عليهم فهم الذين منَّ الله عليهم بمعرفة الحق علماً وبالانقياد إليه وإيثاره على ما سواه عملاً وهؤلاء هم الذين على سبيل النجاة ومن سواهم على سبيل الهلاك ولهذا أمرنا الله سبحانه أن نقول كل يوم

(١) رواه الترمذي في سننه: ٥/٢٠٤، برقم: (٢٩٥٤)، بلفظ: "اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضُلاَّل" وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٣/١٨٣، برقم: (٢٩٥٤)، طبعة مكتبة المعارف.
(٢) مفتاح دار السعادة: ١/٣٧.

وليلة عدة مرات: (**اهدنا الصراط المستقيم صراط الـذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين**)، وكذلك من طلب الغاية العليا والمطلب الأسمى ولكن لم يتوسل إليه بالوسيلة الموصلة له وغلبه بل توسل إليه بوسيلة ظنها موصلة إليه وهي من أعظم القواطع عنه فحاله أيضاً كحال هذا وكلاهما فاسد القصد ولا شفاء من هذا المرض إلا بدواء (**إياك نعبد وإياك نستعين**) فإن هذا الدواء مركب من ستة أجزاء عبودية الله لا غيره بأمره وشرعه لا بالهوى ولا بآراء الرجال وأوضاعهم ورسومهم وأفكارهم بالاستعانة على عبوديته به لا بنفس العبد وقوته وحوله ولا بغيره فهذه هي أجزاء إياك نعبد وإياك نستعين فإذا ركبها الطبيب اللطيف العالم بالمرض واستعملها المريض حصل بها الشفاء التام وما نقص من الشفاء فهو لفوات جزء من أجزائها أو اثنين أو أكثر، ثم إن القلب يعرض له مرضان عظيمان إن لم يتداركهما العبد تراميا به إلى التلف ولابد وهما الرياء والكبر فدواء الرياء بإياك نعبد ودواء الكبر بإياك نستعين، وكثيراً ما كنت أسمع شيخ الإسلام ابن تيمية- قدس الله روحه- يقول: إياك نعبد تدفع الرياء وإياك نستعين تدفع الكبرياء، فإذا عوفي من مرض الرياء بـ: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ ومن مرض الكبرياء والعجب بـ ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾، ومن مرض الضلال والجهل بـ ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦﴾ عوفي من أمراضه وأسقامه ورفل في أثواب العافية وتمت عليه النعمة وكان من المنعم عليهم غير المغضوب عليهم وهم أهل فساد القصد الذين عرفوا الحق وعدلوا عنه والضالين وهم أهل فساد العلم الذين جهلوا الحق ولم يعرفوه وحق لسورة تشتمل على هذين الشفائين أن يستشفى بها من كل

مرض"(١).

وأنفع سبيل إلى الهداية الحقيقية وأبعدها عن الزيغ والوقوع في المحذور هو الاستجابة لأمر الله وأمر رسول الله ﷺ، واتباع سبيل المؤمنين، قال - تعالى-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ (الأنفال: ٢٤)، ﴿ ٱسْتَجِيبُواْ لِرَبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۚ مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ ﴿٤٧﴾ ﴾ (الشورى: ٤٧)، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ ﴾ (الحجرات: ١)، ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾ (الأحزاب: ٣٦) ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾ ﴾ (النساء: ٨٧)، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾ ﴾ (النساء: ١٢٢)، ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ ﴾ (البقرة: ٢٨٥)، ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ (النور: ٥١).

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُۚ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًاۖ وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَن يَهْتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴿٥٧﴾ ﴾

(١) مدارج السالكين: ١/٥٤.

(الكهـــــف: ٥٧)، ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ (السجدة: ٢٢).

وقال في بيان هداية الرسول ﷺ: ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾ (الـــــنجم: ١-٥) ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾ ﴾ (الحشر: ٧).

وقال في بيان سبيله التي لا يرضى بدلاً عنها: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾ (النساء: ١١٥).

فإن الهداية العلمية لا تكون إلا بأمرين: العلم الصحيح والقصد الصالح، يقول ابن القيم – رحمه الله–: "حياة القلب وصحته لا تحصل إلا بأن يكون مدركاً للحق مريداً له مؤثراً له على غيره؛ لما كان في القلب قوتان: قوة العلم والتمييز، وقوة الإرادة والحب، كان كماله وصلاحه باستعماله هاتين القوتين فيما ينفعه ويعود عليه بصلاحه وسعادته؛ فكماله باستعمال قوة العلم في إدراك الحق ومعرفته والتمييز بينه وبين الباطل، وباستعمال قوة الإرادة والمحبة في طلب الحق ومحبته وإيثاره على الباطل، فمن لم يعرف الحق فهو ضال، ومن عرفه وآثر غيره عليه فهو مغضوب عليه، ومن عرفه واتبعه فهو منعم عليه، وقد أمرنا– سبحانه وتعالى– أن نسأله في صلاتنا أن يهدينا صراط الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، ولهذا كان النصارى أخص بالضلال؛ لأنهم أمة جهل واليهود أخص بالغضب لأنهم أمة عناد وهذه الأمة هم المنعم عليهم، ولهذا قال سفيان ابن عيينة: من فسد من عبادنا ففيه شبه من

النصارى ومن فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود؛ لأن النصارى عبدوا بغير علم واليهود عرفوا الحق وعدلوا عنه، وفي المسند والترمذي من حديث عدي بن حاتم عن النبي ﷺ قال اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون، وقد جمع الله- سبحانه- بين الأصلين في غير موضع من كتابه فمنها قوله – تعالى-: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ (١٨٦) ﴾ (البقرة: ١٨٦)، فجمع- سبحانه- بين الاستجابة له والإيمان به ومنها قوله عن رسوله: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٥٧) ﴾ (الأعراف: ١٥٧) وقال – تعالى-: ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (٣) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (٤) أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (البقرة: ٢-٥)"[1].

ولذلك فإن المتكلمين لما وقعوا في نقيض الأمرين السابقين وذلك بانبهارهم بالفلسفة اليونانية، واتخاذها إماماً لهم، فلم يكن العلم الذي أخذوا به صحيحاً ولا موصلاً للمطلوب، ولما كان اتخاذهم له استبدالاً لهم بطريق الكتاب والسنة وسبيل السلف الصالح، كان قصدهم غير صالح فقد جمعوا بين الأمرين، بين إرادة غير الحق والضلال عن طريق الحق.

(١) بدائع الفوائد: ١/٢٤.

ذلك مما جعلهم يخبطون خبط عشواء، ويتناقضون تناقضاً جلياً في أقوالهم، ويقعون في محاضير شتى، زادت في غيهم وأظهرت عوار رأيهم، وصدق من قال: ما ابتدع قوم بدعة في دينهم إلا نـــزع الله من سنتهم مثلها ثم لا يعيدها إليهم إلى يوم القيامة(١).

ولقد كان من أهم الأسباب التي أوقعت أولئك في مثل تلك المحاذير: عدم التســـليم للنص، وبطر الحق وعدم الإذعان له، وهو الكبر المذموم الذي حذرنا عنه النبي الكريم ﷺ، وأنقل هاهنا كلاماً بديعاً لابن القيم في تفصيل ذلك إذ يقول: "قـــال صـــاحب المنازل: التواضع: أن يتواضع العبد لصولة الحق، يعني أن يتلقى سلطان الحق بالخضوع له والذل والانقياد والدخول تحت رقه؛ بحيث يكون الحق متصرفاً فيه تصرف المالك في مملوكه فبهذا يحصل للعبد خُلق التواضع، ولهذا فسر النبي الكبر بضده فقـــال: "الكـــبر بطر الحق وغمض الناس" فبطر الحق: رده وجحده، والدفع في صدره كدفع الصـــائل، وغمص الناس: احتقارهم وادراؤهم، ومتى احتقرهم وازدراهم دفع حقوقهم وجحدها واستهان بها، ولما كان لصاحب الحق مقالٌ وصولةٌ؛ كانت النفوس المتكبرة لا تقر لـــه بالصولة، ولا سيما النفوس المبطلة فتصول على صولة الحق بكبرها وباطلـــها، فكـــان حقيقةُ التواضع خضوع العبد لصولة الحق وانقياده لها، فلا يقابلها بصولته عليها، قال: وهو على ثلاث درجات؛ الدرجة الأولى: التواضع للدين، وهو أن لا يعارض معقـــول منقولاً ولا يتهم للدين دليلاً ولا يرى إلى الخلاف سبيلاً، التواضع للدين هو الانقياد لما جاء به الرسول والاستسلام له والإذعان وذلك بثلاثة أشـــياء، الأول: أن لا يعـــارض

(١) جاء هذا القول عن حسان، انظر: مشكاة المصابيح: ٦٦/١، وجاء ف يحديث في سنده كلام، عـــن النبي ﷺ مرفوعاً: "ما من أمة ابتدعت بعد نبيها في دينها إلا أضاعت مثلها من السنة"، وقوله: "ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السنة فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة"، انظر: مسند أحمد: ١٠٥/٤.

شيئاً مما جاء به بشيء من المعارضات الأربعة السارية في العالم المسماة بالمعقول والقياس والذوق والسياسة، فالأولى: للمنحرفين أهل الكبر من المتكلمين الذين عارضوا نصوص الوحي بمعقولاتهم الفاسدة، وقالوا: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل وعزلنا النقل إما عزل تفويض وإما عزل تأويل .. فهؤلاء الأربعة هم أهل الكبر والتواضع: التخلص من ذلك كله، الثاني: أن لا يتهم دليلاً من أدلة الدين بحيث يظنه فاسد الدلالة أو ناقص الدلالة أو قاصرها أو أن غيره كان أولى منه، ومتى عرض له شيء من ذلك فليتهم فهمه، وليعلم أن الآفة منه والبلية فيه كما قيل:

وكم من عائب قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

ولكن تأخذ الأذهان منه على قدر القرائح والفهوم، وهكذا الواقع في الواقع حقيقة أنه ما اتهم أحد دليلاً للدين إلا وكان المتهم هو الفاسد الذهن، المأفون في عقله وذهنه، فالآفة من الذهن العليل لا في نفس الدليل"[1]، ولذلك فالقول الخاطئ إنما ينتج عن تصور خاطئ والآفة هي الفهم السقيم والشهوة الغالبة.

خطة البحث:

وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة بأهم المراجع.

وبالله التوفيق.

الباحث

* * *

(١) مدارج السالكين: ٢/٣٣٣ – ٣٣٤.

تمهيد
التعريف بمصطلحات البحث

معنى التعطيل:

التعطيل في لغة العرب:

جاءِ في لسان العرب، مادة: (ع ط ل): "عطلت المرأة تعطل عطلاً وعطولاً: وتعطلت إذا لم يكن عليها حلي، ولم تلبس الزينة وخلا جيدها من القلائد، والتعطيل: التفريغ، وعطل الدار: أخلاها، وكل ما ترك ضياعاً: معطل"(١).

وجاء في مختار الصحاح، مادة: (ع ط ل): أيضاً: "عَطِلَت المرأة من باب طرِب وتَعَطَّلت إذا خلا جيدها من القلائد فهي عُطُل، وقد يُستعمل العَطَل في الخُلُو من الشيء يقال عَطِلَ الرجل من المال والأدب فهو عُطْلٌ بضم الطاء وسكونها وتَعَطَّل الرجل إذا بقي لا عمل له والاسم العُطْلَةُ، والتَّعْطيل التفريغ وبئر مُعَطَّلَةٌ لُبُيود أهلها، وفي الحديث عن عائشة- رضي الله تعالى عنها- في امرأة توفيت فقالت عَطِّلُوها أي انزعوا حليها والمُعَطَّلُ الموات من الأرض وإبل مُعَطَّلَةٌ لا راعي لها"(٢).

فتبين أن مادة عطل أصل يدل على الخلو والتفريغ من المحتوى، أياً كان ذلك المحتوى، معنوياً كالصفات، أو حسياً كالذوات.

التعطيل في الاصطلاح:

وأما التعطيل في اصطلاح أصول الدين، فيعني: "نفي دلالة نصوص الكتاب والسنة

---

(١) انظر: لسان العرب: ١١/٤٥٤ مادة (عطل).

(٢) انظر: مختار الصحاح، ص: (٥٤) مادة (عطل).

عن المراد بهما، ومنه: تعطيل الباري عن كماله المقدس بنفي صفاته أو أسمائه أو كليهما"[1].

فتبين مما سبق أن التعطيل إنما يتسلط على النصوص، من نصوص الكتاب والسنة، وذلك بإخلائها وتفريغها من معانيها.

معنى المحذور:

المحذور في لغة العرب:

وجاء في مختار الصحاح، مادة: (ح ذ ر): "الحَذَرُ والحِذْرُ وقد حَذِرَهُ وبابه طرب ورجل حَذِرٌ بكسر الذال وضمها أي متيقظ متحرز والجمع حَذِرُونَ وحَذَارَى بفتح الراء والتحذِيرُ التخويف والحِذَارُ بالكسر المُحَاذَرةُ وقُرِئ قوله - تعالى-: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ ۝٥٦﴾ (الشعراء: ٥٦)، وحَذِرُون وحَذُرون أيضاً بالضم ومعنى حاذِرون متأهبون ومعنى حذِرْون خائفون"[2].

المحذور في الاصطلاح:

يقصد بالمحذور في المعنى الاصطلاحي: ما يتحرّز عن الوقوع فيه خوفاً من الوقوع في الإثم[3].

* * *

(١) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: ١٠١٣/٢.
(٢) انظر: مختار الصحاح، ص: (٥٤).
(٣) انظر شفاء العليل، ص: (١٤٤)، النبوات، ص: (٩٨)، بيان تلبيس الجهمية: ٢١٦/١).

المبحث الأول
بيان المحاذير التي وقع فيها أهل التعطيل

وفيه تمهيد، وأربعة مطالب:

تمهيد:

إن تعطيل النص عن معناه، وتفريعه عن محتواه من أعظم المخالفة للشريعة، والاختلاف في الكتاب؛ ولذلك فإن من وقع في ذلك، فلا بد له أن يقع في عدد من المحاذير الشرعية إذا خالف ما أنزل الله على رسوله.

فمن تلك المحاذير ما يتعلق بالتصور الخاطئ للنص، ومنها ما يستلزم سوء الظن بالرب - جل وعلا-، ومنها ما يقع فيه المعطل مما يظنه حقًّا وليس بذاك، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله-: "وهو أن كثيراً من الناس يتوهم في بعض الصفات أو كثير منها أو أكثرها أو كلها أنها تماثل صفات المخلوقين ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

أحدها: كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله فيبقى مع جنايته على النصوص وظنه السيء الذي ظنه بالله ورسوله — حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل — قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله - تعالى-.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله ﷻ بغير علم فيكون معطلاً لما يستحقه الرب.

الرابع: أن يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات أو صفات المعدومات.

فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستخدمها الرب ومثله بالمنقوصات والمعدومات وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات فيجمع في كلام الله وفي الله بين التعطيل والتمثيل فيكون ملحداً في أسماء الله وىياته، مثال ذلك: أن النصوص كلها دلت على وصف الإله بالعلو والفوقية على المخلوقات استوائه على العرش فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع وليس في الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا مباينه ولا مداخله، فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام كقوله: ﴿ وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ (الزخرف: ١٢ — ١٣)، فيتخيل له أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه كحاجة المستوي على الفلك والأنعام فلو غرقت السفينة لسقط المستوى عليها ولو عثرت الدابة لخر المستوى عليها فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الرب ﷻ، ثم يريد بزعمه أن ينفي هذا فيقول ليس استواؤه بقعود ولا استقرار"[1].

---

(١) مجموع الفتاوى: ٣/٤٨.

المطلب الأول: المحذور الأول

فالمحذور الأول – الذي ذكره شيخ الإسلام - رحمه الله- بقوله: "أحدها: كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل"، يشتمل على عدة أمور:

منها: أن ذلك يستلزم جهل المعطل، لفهمه القاصر، وذلك حين انصرف ذهنه إلى التمثيل بصفات المخلوقين، وذلك دليل على قصر فهمه وعلمه، وتلك شبهة عرضت له، وكان الأولى في حقه رد ذلك إلى الكتاب والسنة.

ومنها: أنه تصرف بناء على تلك الشبهة في النص؛ فظن أن مدلول تلك النصوص هو التمثيل، بدل أن يعمل على إزالة تلك الشبهة بالعلم الصحيح، وبدل أن ينير تلك الظلمة التي أحاطت به بالنور التام وهو القرآن الكريم والسنة الشريفة حيث أمر بالرد إليهما ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ ﴾ (النساء: ٨٣) ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ ﴾ (المائدة: ١٥)، ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ ﴾ (الشورى: ٥٢).

ومنها: أنه ظن أن مدلول نصوص الوحي: التمثيل الذي يتعارض كل التعارض مع كمال الباري - جل وعلا-، "وقد سئل [شيخ الإسلام] عمن يقول إن النصوص تظاهرت ظواهرها على ما هو جسم أو يشعر به والعقل دل على تنزيه الباري ﷻ

عنه إلى آخره فأجاب: هذه مسألة كبيرة عظيمة القدر اضطرب فيهـــا خلائـــق مـــن الأولين والآخرين من أوائل المئة الثانية من الهجرة النبوية، فأما المئة الأولى فلم يكـــن بين المسلمين اضطراب في هذا، وإنما نشأ ذلك في أوائل المئة الثانية لما ظهر الجعد بـــن درهم وصاحبه الجهم بن صفوان ومن اتبعهما من المعتزلة وغيرهم على إنكار الصفات قالوا: لأن إثبات الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم والله- سبحانه وتعالى- منـــــزه عن ذلك؛ لأن الصفا تالتي هي العلم والقدرة والإرادة ونحو ذلك أعراض ومعان تقوم بغيرها والعرض لا يقوم إلا بجسم والله - تعالى- ليس بجسم؛ لأن الأجسام لا تخلو من الأعراض الحادثة وما لا يخلو من الحوادث محدث.

قالوا: وإذا كانت الأعراض التي هي الصفات لا تقوم إلا بجسم والجسم مركب من أجزائه والمركب مفتقر إلى غيره ولا يكون غنياً عن غيره واجب الوجود بنفسه والله - تعالى- غني عن غيره واجب الوجود بنفسه.

قالوا: ولأن الجسم محدود متناه فلو كان له صفات لكان محدوداً متناهياً وذلـــك لا بد أن يكون له مخصص بقدر دون قدر وما افتقر إلى مخصص لم يكن غنياً قديماً واجب الوجود بنفسه قالوا ولأنه لو قامت به الصفات لكان جسم ولو كان جســـماً لكـــان مماثلاً لسائر الأجسام فيجوز عليه ما يجوز عليها ويمتنع عليه ما يمتنع عليها وذلك ممتنع على الله - تعالى-"[1].

كل تلك المقدمات التي عطلوا بها الصفات تبين أنهم وقعوا قبل التعطيل في التشـــبيه الذهني لصفات الخالق بصفات المخلوق، فلم يقعوا في التعطيل إلا بعـــد الوقـــوف في

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: ١/٥٨٦.

التشبيه الذهني، فظنوا أن ما جاء في القرآن من صفات الباري يستلزم التشبيه، وهو ما ظنوا أنهم قد فروا منه.

ومنها: أنه لم يعمل بالكتاب كله، بل ضرب بعضه ببعض، حين ظن أن مدلول نصوص الوحي: التمثيل، ولو أنه أخذ بالمحكم من كتاب الله كمثل قوله - تعالى-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (الشورى: ١١)، فوقع في الزيغ والهوى، كما جاء في قوله - تعالى-: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾﴾ (آل عمران: ٧ — ٨).

المطلب الثاني: المحذور الثاني

المحذور الثاني- الذي ذكره شيخ الإسلام - رحمه الله- بقوله: "الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله فيبقى مع جنايته على النصوص وظنه السيء الذي ظنه بالله ورسوله — حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل — قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله والمعاني الإلهية اللائقة بجلال الله - تعالى".

فيكون بذلك معطلاً للنص عن مدلوله، وهو نوع من التحريف للنص، [ومما يدخل

في مسمى التحريف: تحريف المعاني[١]، والذي يسمى بتحريف التأويل[٢]، وهو: صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى معنى آخر مرجوح بقرينة تدل عليه[٣]، وهذا النوع من التأويل لا يعتبر تحريفاً إلا باعتبار كون القرينة التي أول اللفظ من أجلها غير صحيحة، فإن كانت صحيحة لم يكن تحريفاً[٤].

وكما أن الله- تبارك وتعالى- وعد بحفظ نص كتابه فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝ ﴾ (الحجر: ٩)، فقد توعد ببيان معاني كتابه كذلك فلا يستطيع أحد أن يمنع بيانها الحقيقي الذي يرضاه الله ﷻ، قال - تعالى-: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ۝ ﴾ (القيامة: ١٩)، قال ابن كثير: "قال ابن عباس وعطية العوفي ثم إن علينا بيانه: تبيين حلاله وحرامه وكذا قال قتادة"[٥].

وتختلف الأفهام في تفسير كلام الله - تعالى-، وهنا يكمن السؤال: أي فهم منها هو الفهم الصحيح؟ وما الطريقة التي يرضاها الله لنفهم كلامه الذي أنزله على رسوله ﷺ؟ والجواب الذي ينبني على التفكير السليم هو: أن الذي أنزل القرآن أعلم بمراده بالقرآن فإن وجدنا في القرآن ما يفسر معناه من آيات أخرى كان أولى ما يفسر

(١) الصواعق المرسلة، لابن القيم: ٢١٥/١.
(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم: ٨/١.
(٣) انظر: مجموع الفتاوى: ٥٥/٣، وأقاويل الثقات، ص: (٤٨)، وانظر: ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل، لمحمد السيد الجليند، ص: (٣٤).
(٤) قال شيخ الإسلام بصدد هذا الموضوع: "ويجوز باتفاق المسلمين أن تفسر إحدى الآيتين بظاهر الأخرى ويصرف الكلام عن ظاهره إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السنة وإن سمي تأويلاً وصرفاً عن الظاهر فذلك لدلالة القرآن عليه ولموافقة السنة والسلف عليه لأن تفسير للقرآن بالقرآن ليس تفسيراً له بالرأي والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله"، مجموع الفتاوى: ٢١/٦.
(٥) تفسير ابن كثير: ٤٥٠/٤.

به القرآن ثم إن الذي أُنــزل عليه القرآن أعلم بمراده وهو النبي ﷺ، فإن لم نجد تفسير القرآن في بعض آي القرآن وجب أن نبحث في السنة فهي أولى ما يفسر به القرآن، ثم إن أعلم الناس بعد ذلك بمراد الله هم الصحابة الكرام، وهم الذين شاهدوا نــزول القرآن وعلموا من مناسبات آياته ما لم يعلمه غيرهم من الناس، فوجب الأخذ عنـهم في تفسير ما لم نجد تفسيره في السنة من كلام الله- تبارك وتعالى-، هذا هو الترتيب العقلي الصحيح، ولا شك أن هأقرب طريق للصواب لمن أراد الحق بدون هوى، قال ابن كثير: "فإن قال قائل فما أحسن طرق التفيسر فالجواب أن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن فما أجمل في مكان فإنه قد بسط في موضع آخر فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي – رحمه الله تعالى- كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن قال الله – تعالى-: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾ (النساء: ١٠٥)، ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (النحل: ٤٤)، وقال – تعالى-: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ (النحل: ٦٤)، والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه فإن لم تجده فمن السنة، وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح لا سيما علماؤهم وكبراؤهم: كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهتدين المهديين وعبد الله بن

مسعود رضي الله عنهم"[1]، هذه الطريقة هي التي تضمن لكل من أراد الحق أن يقف على المقصود من كلام الله أو قريباً منه دون زيغ أو هوى أو تحريف لمعنى ما أراده الله من كلامه.

ولذلك قال ابن كثير- رحمه الله-: "من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ، أي: لأنه قد تكلف ما لا علم له به ما أمر به فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأت الأمر من بابه، ولهذا تخرج جماعة من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به كما قال أبو بكر الصديق- رضي الله عنه-: أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إذا قلت في كتاب الله بما لا أعلم. وعن عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- أنه قرأ على المنبر: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ ﴾ (عبس: ٣١)، فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو التكلف يا عمر، وعن أنس قال كنا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي ظهر قميصه أربع رقاع فقرأ: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ ﴾ (عبس: ٣١)، فقال ما الأب؟ ثم قال: إن هذا لهو التكلف، فما عليك أن لا تدريه، وهذا كله محمول على أنه - رضي الله عنه- إنما أرادا استكشاف علم كيفية الأب وإلا فكونه نبتاً من الأرض ظاهر لا يجهل؛ لقوله - تعالى-: ﴿ فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ ﴾ (عبس:

(١) انظر: تفسير ابن كثير: ١/٤، ولمعرفة المزيد عن هذه القضية، راجع ما كتبه شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: ١٩/٢٣٥، وللدكتور: محمد عمر بازمول بحث لطيف في ذلك بعنوان: الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن الكريم والسنة النبوية، ذكر فيه أن الناظر في القرآن الكريم أو السنة النبوية عليه وظيفتان: الأولى: النظر هل لهذا اللفظ الوارد في النص الشرعي حقيقة شرعية أم لا؟ فإن وجدت له حقيقة شرعية؛ تأتي الوظيفة التالية. الثانية: النظر هل هذه الحقيقة الشرعية مرادة في هذا النص أم أن هناك ما يمنع إرادتها؟ فإن لم يجد ما يمنع من الحقيقة الشرعية في لفظ النص الذي بين يديه؛ فسره بها، وإلا صار بحسب القرينة إلى المعنى العرفي أو اللغوي، انظر: ص: (١٨) من البحث المذكور.

٢٧)[1]"[2].

كما أن في ذلك محذورا آخر يندرج تحت هذا المحذور وهو المشبه بالأمم السابقة الذين وقعوا في نفس هذا الأمر، [وأكثر من اشتهر من أهل الأديان السابقة بتحريف معاني كلام الله هم اليهود، قال - تعالى-: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٤٦﴾ ﴾ (النساء: ٤٦)، قال ابن جرير الطبري- رحمه الله-: "وأما تأويل قوله: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ (النساء: ٤٦)، فإنه يقول: يبدلون معناها ويغيرونها عن تأويله، والكلم جماع كلمة، وكان مجاهد يقول: عني بالكلم التوراة، وأما قوله: ﴿ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ : فإنه يعني عن أماكنه ووجوهه التي هي وجوهه"[3]، فاليهود كانوا من أوائل من حرف معاني كلام الله - عز وجل-، قال ابن القيم- رحمه الله-: "والتحريف: العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره، وهو نوعان تحريف لفظه وتحريف معناه، والنوعان مأخوذان من الأصل عن اليهود؛ فهم الراسخون فيهما وهم شيوخ المحرفين وسلفهم؛ فإنهم حرفوا كثيراً من ألفاظ التوراة وما غلبوا عن تحريف لفظه حرفوا معناه ولهذا وُصفوا بالتحريف في القرآن دون غيرهم من الأمم"[4].

---

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم: ٦/١.
(٢) ما بين المعكوفتين منقول من رسالة مظاهر التشبه بالكفار في العصر الحديث وأثرها على المسلمين، بتصرف يسير، ص: (٢٩٤ – ٢٩٥).
(٣) انظر: تفسير الطبري: ١١٨/٥.
(٤) الصواعق المرسلة، لابن القيم: ٢١٥/١ – ٢١٦.

وممن تبعهم في ذلك من الأمم: النصارى قال ابن القيم- رحمه الله-: "فالتأويل هو الذي فرق اليهود إحدى وسبعين فرقة والنصارى ثنتين وسبعين فرقة وهذه الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة فأما اليهود فإنهم بسبب التأويلات التي استخرجوها بآرائهم من كتبهم صاروا فرقاً مختلفة بعد اتفاقهم على أصل الدين والإيمان بما في التروراة والزبور وكتب أنبيائهم التي يدرسونها ويؤمنون بها وبسبب التأويلات الباطلة مسخوا قردة وخنازير وجرى عليهم من الفتن والمحن ما قصه الله وبالتأويل الباطل عبدوا العجل حتى آل أمرهم إلى ما آل وبالتأويل الباطل فارقوا حكم التوراة واستحلوا المحارم وارتكبوا المآثم فهم أئمة التأويل والتحريف والتبديل والناس لهم فيه تبع فلا تبلغ فرقة مبلغهم فيه وبالتأويل استحلوا محارم الله بأقل الحيل وبالتأويل قتلوا الأنبياء فإنهم قتلوهم وهم مصدقون بالتوراة وبموسى وبالتأويل والتحريف حلت بهم المثلات وتتابعت عليهم العقوبات وقطعوا في الأرض أمماً وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله، وبالتأويل دفعوا نبوة عيسى ومحمد- صلوات الله وسلامه عليهما-، وقد استهلت التوراة وكتب الأنبياء بالبشارة بهما وظهورهما ولا سيما البشارات بمحمد فإنها متظاهرة في كتبهم بحيث كان علماؤهم لما رأوه وشاهدوه عرفوه معرتفهم أبناءهم، ومع هذا فَسَطَوا على تلك البشارات بتكمان ما وجدوا السبيل إلى كتمانه، وما غُلِبوا عن كتمانه حرفوا لفظه عن ما هو عليه، وما عجزوا عن تحريف لفظه حرفوا معناه بالتأويل، وكانت حالهم فيما جنت عليهم التأويلات الباطلة أفسد حالاً من اليهود؛ فإنهم لم يصلوا بتأويلهم إلى ما وصل إليه عباد الصليب من نسبة الرب – تعالى- إلى ما لا يليق به ثم دفعوا بالتأويلات إلى إبطال شرائع التوراة فأبطلوا الختان واستحلوا السبت واستباحوا الخنزير وعطلوا الغسل من الجنابة، حتى آل أمرهم إلى ما آل إليه

من انسلاخهم عن شريعة المسيح في التوحيد والعمليات"[١]، فما سبق من كلام ابن القيم هو بعض ما وقع فيه أهل الكتاب من معصية الله وتحريف دين الله؛ من جراء التأويل الفاسد[٢]][٣]، وهو تعطيل النصوص الذي يعتبر أحد المحاذير التي وقع فيها المتكلمون معطلة الصفات.

المطلب الثالث: المحذور الثالث

المحذور الثالث، وهو ما أورده شيخ الإسلام – رحمه الله– بقوله: "الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله ﷻ بغير علم فيكون معطلاً لما يستحقه الرب.

وفي ذلك مخالفة صريحة لوصية الله – تعالى-: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾** ﴾ (الأعراف: ٣٣)، وقوله – تعالى-: ﴿ **وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾** ﴾ (الإسراء: ٣٦).

كما أن في ذلك محذورا آخر يخرج تحت هذا المحذور وهو التشبه بالأمم السابقة من المشركين الذين وقعوا في نفس هذا الأمر وهو تعطيل صفات الباري، قال شيخ الإسلام: "ثم أصل هذه المقالة مقالة التعطيل للصفات إنما هي مأخوذة عن تلامذة

---

(١) السابق: ١/٣٥٥-٣٥٩.

(٢) للاستزادة من الكلام في تأويلات النصارى، انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام: ٢/١٦٩، وإظهار الحق للشيخ رحمه الله الهندي: ٣/٧٥١، والرد على القائلين بوحدة الوجود، لعلي بن سلطان الهروي المكي الحنفي، ص: (٤٦).

(٣) ما بين المعكوفتين منقول من رسالة مظاهر التشبه بالكفار في العصر الحديث وأثرها على المسلمين، ص: (٢٩٧-٢٩٨).

اليهود والمشركين وضلال الصابئين فإن أول من حفظ عنه أنه قال هـذه المقالـة في الإسلام – أعني: أن الله ﷻ ليس على العرش حقيقة وأن معنى استوى بمعنى استولى ونحو ذلك – هو الجعد بن درهم، وأخذها عن الجهم بن صفوان وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية غليه، وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان وأخذها أبان عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي، وكان الجعد بن درهم هذا فيما قيل من أهل حران، وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة بقايا أهل دين نمرود، والكنعانيين الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم، ونمرود هو ملك الصابئة الكلدانيين المشركين كما أن كسرى ملك الفرس والمجوس وفرعون ملك مصر والنجاشي ملك الحبشة وبطليموس ملك اليونان وقيصر ملك الروم فهو اسم جنس لا اسم علم، فكانت الصابئة إلا قليلاً منهم إذ ذاك على الشرك وعلماؤهم هم الفلاسفة وإن كان الصابئ قد لا يكون مشركاً بل مؤمناً بالله واليوم الآخر كما قال الله – تعالى–: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ (البقرة: ٦٢)، لكن كثيراً منهم أو أكثرهم كانوا كفاراً أو مشركين، كما أن كثيراً من اليهود والنصارى بدلوا وحرفوا وصاروا كفاراً أو مشركين فأولئك الصابئون الذين كانوا إذ ذاك: كانوا كفاراً أو مشركين وكانوا يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل"[1].

(١) مجموع الفتاوى: ٥/٢٠.

المطلب الرابع: المحذور الرابع

والمحذور الرابع، وهو ما أورده شيخ الإسلام - رحمه الله- بقوله: "الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الأموات والجمادات أو صفات المعلومات".

قال ابن القيم- رحمه الله-: "الوجه الخامس والثلاثون بعد المائة أن يقال لهؤلاء المعارضين للوحي بعقولهم: لا يمكنكم تنزيه الرب- سبحانه- عن النقائص والعيوب إلا أن يتحيزوا إلى أهل السنة ويصيروا أضيافاً لهم ويستضيئوا بنورهم وإلا فلا يمكنكم على أصولكم تنزيه الرب عن العيوب البتة فإنكم نزهتموه عن صفات كمال وزعمتم أنها تستلزم التجسيم وهو يستلزم ثبوت ضدها له وهو نقص وهو محال على من له الكمال كله أجبتموه بأن هذا إنما يلزم في القابل للشيء وضده وأما الرب- سبحانه- فإنه لا يقبل هذه الصفات ولا أضدادها فلا يلزم من سلبها عنه ثبوت أضدادها كما لا يلزم من سلب الكلام والسمع والبصر والحياة عن الحجر وصفه بالخرس والطرش والعمى والموت فقال لكم أهل الإثبات لو جعلتموه قابلاً لصفات الكمال وسلبتموها عنه لكان أكمل ممن لا يقبل صفات الكمال البتة فالأعمى والأخرس والأصم والعاجز أكمل من الحجر والتراب فنزلتم درجة أخرى وشبهتموه بأنقص الناقصات وهو ما لا يقبل الكمال بوجه فلو أثبتم له صفات الكمال كلها على وجه التشبيه والتمثيل بخلقه لكان خيراً من تشبيهكم له بأنقص الناقصات من الجمادات التي لا تقبل الكمال فإن الحيوان الذي يقبل أن يتعاقب عليه العدم والملكة فيكون تارة سميعاً وتارة أصم أكمل من الجماد جعله بمنزلة الأحجار والجامدات التي لا تقبل هذه الصفات"(١).

* * *

(١) الصواعق المرسلة: ١٢٢٩/٤ - ١٢٣١.

المبحث الثاني
بعض الأمثلة من كلام المعطلة وبيان وقوعهم في تلك المحاذير

ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: المثال الأول

يقول الفخر الرازي: "أما النوع الأول فنقول: الذي يدل على امتناع المجيء والذهاب على الله - تعالى- وجوده:

الأول: ما ثبت في علم الأصول أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب، فإنه لا ينفك عن المحدث، وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث فيلزم أن كل ما يصح عليه المجيء والذهاب وجب أن يكون محدثاً مخلوقاً، فالإله القديم يستحيل أن يكون كذلك[1].

والثاني: أن كل ما يصح عليه الانتقال والمجيء من مكان إلى مكان فهو محدود متناه فيكون مختصاً بمقدار معين مع أنه كان يجوز في العقل وقوعه على مقدار أزيد منه فحينئذ يكون اختصاصه بذلك المقدار لأجل تخصيص وترجيح مرجح، وذلك على الإله القديم محال.

والثالث: وهو أنا لو جوزنا فيما يصح عليه المجيء والذهاب أن يكون إلهاً قديماً أزلياً فحينئذ لا يمكننا أن نحكم بنفي إلهية الشمس والقمر[2].

(١) فهنا وقع في التمثيل حيث ظن أن مراد كلام الله ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢ ﴾ (الفجر: ٢٢)، ظن أن مدلول الآية هو التمثيل.

(٢) وكلامه هذا ليس بحجة، فالشمس والقمر مخلوقان محدثان، ومكوران في النار في نهاية أمرهما، فأنا لهما بمشابهة الخالق.

الرابع: أنه – تعالى– حكى عن الخليل عليه السلام أنه طعن في إلهية الكواكب والقمر والشمس بقوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦﴾ ولا معنى للأفول إلا الغيبة والحضور، فمن جوز الغيبة والحضور على الإله – تعالى– فقد طعن في دليل الخليل وكذب الله في تصديق الخليل في ذلك حيث قال: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ﴾.

الرابع: أن الجالس على العرش لا بد وأن يكون الجزء الحاصل منه في ميين العرش غير الحاصل منه في يسار العرش، فيلزم في كونه في نفسه مؤلفاً ومركباً وذلك على الله – تعالى– محال[1].

الخامس: أن الجالس على العرش إن قدر على الحركة والانتقال كان محدثاً لأن مالا ينفك عن الحركة والسكون كان محدثاً وإن لم يقدر على الحركة، لأن ما لا ينفك عن الحركة والسكون كان محدثاً وإن لم يقدر على الحركة كان المربوط، بل كان كالزمن، بل أسوأ حالاً منهما، فإن الزمن إذا أراد الحركة في رأسه أو حدقتيه أمكنه ذلك، وكذا المربوط، وهو غير ممكن في الله – تعالى–.

السادس: أنه لو حصل في العرش لكان حاصلاً في سائر الأحياز، ويلزم منه كونه مخالطاً للقاذورات والنجاسات، وإن لم يكن كذلك كان له طرف ونهاية وزيادة ونقصان، وكل ذلك على الله – تعالى– محال.

السابع: قوله – تعالى–: ﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ ١٧﴾ (الحاقة: ١٧) فلو كان العرش مكاناً لمعبودهم لكانت الملائكة الذين يحملون العرش

(١) وهنا كذلك يقع في التمثيل ويظن أن مدلول الاستواء المذكور في القرآن هو التمثيل، فوقع فيما أراد الفرار منه.

حاملين إله العالم[1]، وذلك غير معقول؛ لأن الخالق هو الذي يحفظ المخلوق أما المخلوق فلا يحفظ الخالق ولا يحمله، لا يقال هذا؛ لأن ما يلزم إذا كان الإله معتمد على العرش متكئاً عليه، ونحن لا نقول ذلك لأنا نقول على هذا التقدير لا يكون الله - تعالى- مستقراً على العرش؛ لأن الاستقرار على الشيء إنما يحصل إذا كان معتمداً عليه، ألا ترى أنا إذا وضعنا جمساً على الأرض قلنا: إنه مستقر على الأرض، ولا نقول الأرض مستقرة عليه وما ذاك إلا لأن الشيء معتمد على الأرض والأرض غير معتمدة عليه، فلو لم يكن الإله معتمد على العرش فحينئذ لا يكون مستقر على العرش، وعلى هذا التقدير يلزمهم ترك ظاهر الآية[2]، وحينئذ تخرج الآية عن كونها حجة.

الثامن: أنه - تعالى- كان ولا عرش ولا مكان، فلما خلق الخلق فيستحيل أن يقابل إنه - تعالى- صار مستقراً على العرش بعد أن لم يكن كذلك؛ لأنه - تعالى- قال: (**ثم استوى على العرش**)، وكلمة ثم للتراخي[3].

التاسع: أن ظاهر قوله - تعالى-: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، وقوله - تعالى-: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ ينفي كونه مستقرا على العرش، وليس تأويل هذه الآية لنفي الآيات التي تمسكوا بها على ظاهرها أولى من العكس[4].

العاشر: أن الدلائل العقلية القاطعة التي قدمنا ذكرها يبطل كونه - تعالى- مختصاً

(١) وهنا أيضاً، فأكثر كلامه تمثيل، وأغلب ظنه بالله النقص.
(٢) وهذا تحريف للنص وتعطيل لمدلوله الصحيح.
(٣) وهنا يقرر معنى توهمه هو من الآية، ثم يعدل عنه، إلى رأيه، ويعطل الباري عن صفة من صفاته.
(٤) وهذا من ضرب القرآن بعضه ببعض، وكان الواجب أن يجمع بين آي القرآن وأن يرد متشابهه إلى محكمه.

بشيء من الجهات[(١)]، وإذا ثبت هذا ظهر أنه ليس المراد من الاستواء والاستقرار، فوجب أن يكون المراد هو الاستيلاء والقهر ونفاذ القدر وجريان أحكام الإلهية، وهذا مستقيم على قانون اللغة قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق"[(٢)]

المطلب الثاني: المثال الثاني

يقول الآمدي: "وأما ما قيل بثبوته من باقي الصفات فالمستند فيها ليس إلا المسموع المنقول دون قضيات العقول والمستند في الوجه، قوله: ﴿ **وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ** ﴾ (الرحمن: ٢٧) وفي اليدين قوله - تعالى- موبخاً لإبليس: ﴿ **قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾(ص: ٧٥) وفي العينين قوله - تعالى-: ﴿ **فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا** ﴾(الطور: ٤٨) وقوله: (**تجري بأعيننا**) وفي النور قوله - تعالى-: ﴿ **اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** ﴾(النور: ٣٥) وفي الجنب قوله - تعالى-: ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ (القلم: ٤٢) وفي القدم قوله- عليه السلام-: "**وإذا كان يوم القيامة واستقر أهل الجنان في نعيمهم وأهل النيران في حميمهم قالت النار هل من مزيد فيضع الجبار قدمه فيها فتقول قط قط**". أي: حسبي حسبي، وفي النزول قوله- عليه السلام-: "**إن الله ينزل في كل ليلة إلى سماء الدنيا فيقول هل من تائب فأتوب عليه هل من مستغفر فأغفر له**"، وفي الاستواء قوله - تعالى-: ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى**

(١) وهذا من الممتنعات فوقع في ما ذكره شيخ الإسلام عن المعطلة: من وصف الله جل وعلا بالممتنع أو المعدوم أو الجماد، بدلاً من وصفه بصفات الكمال.
(٢) أساس التقديس، ص: (١١٨ – ١١٩).

﴿ٱلْعَرْشِ﴾ (الأعراف: ٥٤) وإلى غير ذلك من الآيات، واعلم أن هذه الظواهر وإن وقع الاغترار بها بحيث يقال بمدلولاتها ظاهر من جهة الوضع اللغوي والعرف الاصطلاحي فذلك لا محالة انخراط في سلك نظام التجسيم[1] ودخول في طرف دائرة التشبيه وسنبين ما في ذلك من الضلال وفي طيه من المحال إن شاء الله بل الواجب أن يقال: ليس كمثله شيء وهو السميع البصير فإن قيل بأن ما دلت عليه هذه الظواهر من المدلولات وأثبتناه بها من الصفات ليست على نحو صفاتنا ولا على ما نتخيل من أحوال ذواتنا بل مخالفة لصفاتنا كما أن ذاته مخالفة لذواتنا وهذا مما لا يقود إلى التشبيه ولا يسوق إلى التجسيم فهذا وإن كان في نفسه جائزاً لكن القول بإثباته من جملة الصفات يستدعي دليلاً قطعياً وهذه الظواهر وإن أمكن حملها على مثل هذه المدلولات فقد أمكن حملها على غيرها أيضاً ومع تعارض الاحتمالات وتعدد المدلولات فلا قطع وما لا قطع عليه من الصفات لا يصح إثباته للذات.

فإن قيل: وما هذه الاحتمالات التي بتدولها التي تعنولها قلنا: أما لفظ اليدين فإنه يحتمل القدرة وهذا يصح أن يقال فلان في يدي فلان إذا كان متعلق قدرته وتحت حكمه وقبضته وإن لم يكن في يديه اللتين هما بمعنى الجارحتين أصلاً وعلى هذا يحمل قوله عليه السلام قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن.

فإن قيل: يلزم من ذلك إبطال فائدة التخصيص بذكر خلق آدم باليدين من حيث إن سائر المخلوقات إنما هي مخلوقة بالقدرة القديمة فإذا قال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا

(١) فهنا يقع هو في التمثيل والتجسيم ويظن أن مدلول الصفات المذكورة في القرآن والسنة هو التمثيل، فوقع فيما أراد الفرار منه ابتداء، ومن ثم وقع في التعطيل.

﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: ٧٥) أي: بقدرتي لم يكن له معنى قلنا: لا يبعد أن تكون فائدة التخصيص بالذكر التشريف والإكرام كما خصص المؤمنين بلفظ العباد وأضافهم بالعبودية إلى نفسه وكما أضاف عيسى والكعبة إلى نفسه و لم تكن فائدة التخصيص بالذكر اختصاص ما أضافه إلى نفسه بالإضافة بل التشريف والإكرام لا غير ثم إنا قد بينا أن للباري – تعالى– قدرة وهي معنى يتأتى به الإيجاد واليدان أما أن يتأتى بهما الإيجاد والخلق أو ليس فإن تأتي بهما الإيجاد فهي نفس القدرة لا زائداً عليها وإن اختلفت العبارات الدالة عليها والقول بالتعدد في صفة القدرة مما لا سبيل إليه لما أشرنا إليه وأما إن كانت مما لا يتأتى بها الإيجاد والخلق فلا محالة أن في حمل اليدين إلى غير القدرة ما يفضي إلى الكذب في الآية حيث أضاف الخلق والإيجاد إليهما ولا محالة أن محذور إبطال فائدة التخصيص أدنى من المحذور اللازم من الكذب وعلى تقدير التساوي فالاحتمال قائم والقطع منتف، وأما قوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ فإنه يحتمل الحفظ والرعاية ولهذا تقول العرب فلان بمرأى من فلان ومسمع إذا كان ممن يحوط به حفظه ورعايته ويشمله رفده ورعايته وقد قيل إنه يحتمل أن يراد بالأعين ههنا على الخص ما انفجر من الأرض من المياه وأضافها إلى نفسه إضافة التملك، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ فإنه يحتمل أن يكون المعنى بالوجه الذات ومجموع الصفات وحمله عليه أولى من جهة أنه خصصه بالبقاء وذلك لا يختص بصفة دون صفة بل هو بذاته ومجموع صفاته باق، وقوله: ﴿ ۞ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾، فإنه يحتمل أن يكون المراد به أنه هادي أهل السموات والأرض ويكون إطلاق اسم النور عليه باعتبار هذا

المعنى"[1].

ويقول في موضع آخر: "بأن إرادته ورضاه مما يتعلق بالمعاصي على اختلاف أصنافها إذ هي من حيث هي شرور ومعاص أمور إضافية لا ذوات حقيقية كما سنبين والإرادة لا تتعلق بها إنما تتعلق بها من حيث الحدوث والتجدد كما سبق ومن تمسك بهذه القاعدة استغنى عن التأويل بطريق التفصيل كيف وأنا سنقرر قاعدة في معنى المحبة والرضى والإرادة يمكن أن نتوصل منها إلى تأويل كل ما يرد من هذا القبيل.

أما المحبوب والمرضي في حق الله – تعالى– فليس معناه إلا أنه ممدوح عليه في العاجل ومثاب عليه في الآجل كما أن المسخوط المقابل له ليس معناه إلا نقيض ما ذكرناه فعلى هذا معنى قوله: ﴿۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ ، وقوله: ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾ وقوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ أنه غير ممدوح ولا مثاب عليه وهكذا تأويل كل ما يرد من هذا القبيل.

وأما الإرادة فإنها قد تتعلق بالتكليف من الأمر والنهي وقد تتعلق بالمكلف به أي إيجاده وإعدامه فإذا قيل إن الشيء مراد فقد يراد به إن التكليف به هو المراد لا عينه وذاته وقد يراد به أنه في نفسه هو المراد أي إيجاده أو إعدامه فعلى هذا ما وصف بكونه مراداً ولا وقوع له فليس المراد به إلا التكليف به فقط وما قيل إنه غير مراد وهو واقع فليس المراد به إلا أنه لم يرد التكليف به فقط.

ومن حقق هذه القاعدة أمكنة التقصي عن قوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ بأن يقال المراد به إنما هو نفي الإرادة بالتكليف به لا من حيث حدوثه وكذا قوله: ﴿يُرِيدُ

(١) غاية المرام، للآمدي، ص: (١٣٦–١٤٠).

اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ، معناه الأمر باليسر ونفيه عن العسر وعلى هذا يخرج قوله: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ فإنه ليس المراد به وقوع العبادة بل الأمر بها.

وقول بعض الأصحاب في تقرير الأمر بما ليس بمراد: إن ما يتعلق به الأمر والنهي إنما هو أخص وصف فعل المكلف وهو ما يصير به طائعاً أو عاصياً وذلك الأخص هو ما يتعلق بكسبه ويدخل تحت قدرته وبه يتحقق معنى التكليف وهو ما جعلته المعتزلة من توابع الحدوث لا أن التكليف متعلق بأصل الفعل إذ هو فعل الله – تعالى– وذلك لا يجوز التكليف به؛ إذ هو من فعل الغير والتكليف بفعل الغير تكليف بما لا يطاق فإذا ما يقع به التكليف إنما هو ما ينسب إلى فعل العبد واكتسابه وليس ذلك مراداً لله – تعالى– ولا داخلاً تحت قدرته غير صحيح على ما سيأتي تفصيل القول فيه إن شاء الله، وأما ما ذكروه من المحال الرابع.

فمبني على فاسد قولهم إن ما سبق من الإرادة لا يكون إلا عزماً مع سبق فكر وتردد ولا يخفى ما به من التحكم وهو وإن أمكن تخيله في الشاهد فإنه غير لازم في حق الغائب كما سلف"[(١)].

المطلب الثالث: المثال الثالث

يقول التفتازاني: "وأما الثاني فكقوله – تعالى–: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ (الفجر: ٢٢)، ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ ﴾ (البقرة: ٢١٠)، ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾

(١) غاية المرام، للآمدي، ص: (٦٨ – ٦٩).

(طه: ٥)، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ (فاطر: ١٠)، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ (الرحمن: ٢٧)، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (الفتح: ١٠)، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ٣٩﴾ (طه: ٣٩) ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: ٧٥)، ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾(الزمر: ٦٧)، ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ (الزمر: ٥٦)، إلى غير ذلك وكقوله – عليه السلام – للجارية الخرساء: أين الله؟ فأشارت إلى السماء، فلم ينكر عليها، وحكم بإسلامها كقوله– عليه السلام–: إن الله – تعالى– ينزل إلى سماء الدنيا الحديث. إن الله خلق آدم على صورته إن الجبار يضع قدمه في النار إنه يضحك إلى أوليائه حتى تبدو نواجذه إن الصدقة تقع في كف الرحمن إلى غير ذلك.

والجواب: أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية فيقطع بأنها ليست على ظواهرها ويفوض العلم بمعانيها إلى الله – تعالى–، مع اعتقاد حقيقتها جرياً على الطريق الأسلم الموافق للوقف على إلا الله في قوله – تعالى–: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(آل عمران: ٧)، أو تأول تأويلات مناسبة موافقة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفاسير وشروح الأحاديث سلوكاً للطريق الأحكم الموافق للعطف في إلا الله والراسخون في العلم.

فإن قيل: إذا كان الدين الحق نفي الحيز والجهة فما بال الكتب السماوية والأحاديث النبوية مشعرة في مواضع لا تحصى بثبوت ذلك من غير أن يقع في موضع منها تصريح بنفي ذلك وتحقيق كما كررت الدلالة على وجود الصانع ووحدته وعلمه وقدرته وحقيقة المعاد وحشر الأجساد في عدة مواضع وأكدت غاية التأكيد مع أن

هذا أيضاً حقيق بغاية التأكيد والتحقيق لما تقرر في فطرة العقلاء مع اختلاف الأديان والآراء من التوجه إلى العلو عند الدعاء ورفع الأيدي إلى السماء.

أجيب: بأنه لما كان التنزيه عن الجهة مما تقصر عنه عقول العامة حتى تكاد تجزم بنفي ما ليس في الجهة كان الأنسب في خطاباتهم والأقرب إلى صلاحهم والأليق بدعوتهم إلى الحق ما يكون ظاهراً في التشبيه وكون الصانع في أشرف الجهات مع تنبيهات دقيقة على التنزيه المطلق عما هو من سمات الحدوث وتوجه العقلاء إلى السماء ليس من جهة اعتقادهم أنه في السماء بل من جهة أن السماء قبلة الدعاء إذ منها تتوقع الخيرات والبركات وهبوط الأنوار ونزول الأمطار قال تنبيه لما ثبت أن الواجب ليس بجسم ظهر أنه لا يتصف بشيء من الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة أو الباطنة مثل الصورة واللون والطعم والرائحة واللذة والألم والفرح والغم والغضب ونحو ذلك إذ لا يعقل منها إلا ما يخص الأجسام وإن كان البعض منها مختصاً بذوات الأنفس ولأن البعض منها تغيرات وانفعالات وهي على الله – تعالى- محال وأثبت الحكماء اللذة العقلية لأن كمالاته أمور ملائمة وهو مدرك لها فيبتهج بها واعترض بأن إن أريد أن الحالة التي نسميها اللذة هي نفس إدراك الملائم فغير معلوم"(١).

ويقول في موضع آخر: "نفسها وعدم اقترانها بالإرادة المرجحة لأحد طرفي الفعل والترك فلا تكون إلا جائز التأثير فلهذا لا يلزم وجود جميع المقدورات ولما ذكرنا من أن القدرة جائزة التأثير وإنما يجب بالإرادة قال الإمام الرازي أن الصفة التي يسمونها التكوين يكون تأثيرها أي بالنظر إلى نفسها إما على سبيل الجواز فلا تتميز عنا لقدرة

(١) شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني: ٢/٦٧.

أو على سبيل الوجوب فلا يكون الواجب مختاراً بل موجباً ولا يرد عليه اعتراض صاحب التلخيص بأن الوجوب اللاحق لا ينافي الاختيار؛ لأن معناه أنه – تعالى– إذا أراد خلق شيء من مقدوراته كان حصول ذلك الشيء منه واجباً لأن هذا هو القسم الأول أعني ما يكون تأثيره بالنظر إلى نفسه على سبيل الجواز قال وما نقل قد اشتهر عن الأشعري أن التأثير نفس الأثر والتكوين نفس المكون وهذا بظاهره فاسد وفساده غني عن التنبيه فضلاً عن الدليل والذي يشعر به كلام بعض الأصحاب أن معناه أن لفظ الخلق شائع في المخلوقات بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق غيره سواء جعلناه حقيقة فيه أو مجازاً مشتهراً من الخلق بمعنى المصدر وهذا لا يليق بالمباحث العلمية ويمكن أن يكون معناه أن الشيء إذا أثر في شيء وأوجده بعدما لم يكن مؤثراً فالذي حصل في الخارج هو الأثر لا غير وأما حقيقة الأحداث والإيجاد فاعتبار عقلي لا تحقق له في الأعيان وقد سبق ذلك في الأمور العامة قال ومنها القدم أثبته ابن سعيد صفة بها يكون الباري – تعالى– قديماً وأثبت الرحمة والكرم والرضا صفات وراء الإرادة وليس له على ذلك دليل يعول عليه وأثبت القاضي إدراك الشم والذوق واللمس صفات وراء العلم، قال ومنها ما ورد به ظاهر الشرع وامتنع حملها على معانيها الحقيقية، مثل الاستواء في قوله – تعالى–: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ (طه: ٥) واليد في قوله – تعالى–: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾(الفتح: ١٠) و﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص: ٧٥)، والوجه في قوله – تعالى–: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ (الرحمن: ٢٧) والعين في قوله – تعالى–: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ۝٣٩﴾ (طه: ٣٩) و﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ (القمر: ١٤) فعن الشيخ أن كلًّا منها صفة زائدة وعن الجمهور وهو أحد قولي الشيخ أنها مجازات

فالاستواء مجاز عن الاستيلاء أو تمثيل وتصوير بعظمة الله – تعالى– واليد مجاز عن القدرة والوجه عن الوجود والعين عن البصر فإن قيل بجملة المكونات مخلوقة بقدرة الله – تعالى– فما وجه تخصيص خلق آدم عليه السلام سيما بلفظ المثنى وما وجه الجمع في قوله بأعيننا أجيب بأنه أريد كمال القدرة وتخصيص آدم تشريف له وتكريم، ومعنى تجري بأعيننا: أنها تجري بالمكان المحوط بالكلاءة والحفظ والرعاية يقال فلان بمرأى من الملك ومسمع إذا كان بحيث تحوطه عنايته وتكتنفه رعايته وقيل المراد الأعين التي انفجرت من الأرض وهو بعيد وفي كلام المحققين من علماء البيان أن قولنا الاستواء مجاز عن الاستيلاء واليد واليمين عن القدرة والعين عن البصر ونحو ذلك إنما هو لنفي وهم التشبيه والتجسيم بسرعة وإلا فهي تمثيلات وتصويرات للمعاني العقلية بإبرازها في الصور الحسية وقد بينا ذلك في شرح التلخيص(١)".

المطلب الرابع: المثال الرابع

يقول الباقلاني: "باب في أنه مريد".

فإن قال قائل: فما الدليل على أنه مريد قيل له وجود الأفعال منه وتقدم بعضها على بعض في الوجود وتأخر بعضها عن بعض في الوجود فلولا أنه قصد إلى إيجاد ما أوجد منها لما وجد ولا تقدم من ذلك ما تقدم ولا تأخر منه ما تأخر مع صحة تقدمه بدلاً من تأخره وتأخره بدلاً من تقدمه باب في الرضا والغضب وأنهما من الإرادة.

فإن قال قائل: فهل تقولون: إنه – تعالى– غضبان راض وإنه موصوف بذلك. قيل

(١) شرح المقاصد في علم الكلام، للتفتازاني: ١١٠/٢، وهنا نرى أن التفتازاني وقع في تأويلاته في نفس ما وقع فيه الآخرون، وبالتالي فقد وقع في نفس المحاذير التي ذكرها شيخ الإسلام في كتابه التدمرية.

له: أجل وغضبه على من غضب عليه ورضاه عمن رضي عنه هما إرادته لإثابة المرضي عنه وعقوبة المغضوب عليه لا غير ذلك، فإن قال قائل: فما الدليل على أن غضب الباري - جل وعز- ورضاه ورحمته وسخطه هو إرادته لإثابة المرضي عنه ولمنفعة من رضي عنه وعقاب من غضب عليه وإيلامه وضرره؟ قيل له: الدليل على ذلك أن الغضب والرضا إما أن يكون إرادة للنفع والضر أو يكون الغضب تغير الطبع ونفور النفس والرضى السكون بعد تغير الطبع ولا يجوز أن يكون الباري- جل وعز- ذا طبع يتغير[1] وينفر ويسكن ولا ممن يألم ويرق من حيث ثبت قدمه وغناه عن اللذة وامتناع تألمه بشيء ينفر عنه ويتألم لإدراكه؛ إذ ليست هذه الأشياء من جنسه وشكله أو مضادة له أو منافرة لصفاته لما قام من الدليل على أنه ليس بذي جنس ولا نوع ولا شكل ولا ملتذ ولا متألم ولا منتفع ولا مستضر فثبت بذلك أن رضاه وغضبه وسخطه إنما هي إرادته وقصده إلى نفع من المعلوم أن ينفعه وضرر من سبق علمه وخبره أنه يضره لا غير ذلك وكذلك الحب والبغض والولاية والعداوة هو نفس الإرادة للنفع والأضرار فقط[2]".

* * *

(١) فهنا يقع هو في التمثيل والتجسيم ويظن أن مدلول الصفات المذكورة في القرآن والسنة هو التمثيل، فوقع فيما أراد الفرار منه ابتداء، ومن ثم وقع في التعطيل، وفي المحاذير الأربعة كلها، وشابه في ذلك أهل الكتاب الذين حرفوا الكتب التي أنزلت عليهم.

(٢) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلاني، ص: (٤٧ - ٤٨).

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

تبين مما سبق أن أهل التعطيل وقعوا في محاذير متعددة:

١. منها ما هو شر مما فروا منه.
٢. ومنها ما هو مساو لما فروا منه.
٣. ومنها ما أوقعهم في التشبه بالكفار.
٤. ومنها أنهم وقعوا في نفس ما فروا منه بتوهمهم التشبيه.
٥. ومنها أنهم توهموا أن ظاهر نصوص الوحي كفر، وهذا غاية الجهل والضلال.
٦. ومنها أنهم قدموا الرأي على الشرع فشابهوا إبليس.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

* **القرآن الكريم.**

١. **أساس التقديس في علم الكلام**، فخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي، مؤسسة الكتب التراثية، بيروت، الطبعة الأولى، عام: (١٤١٥هـ).

٢. **إظهار الحق**، لرحمت الله بن خليل الرحمن الكيرانوي العثماني الهندي، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الثانية، عام: (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

٣. **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات**، لمرعي بن يوسف الكرمي المقدسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، عام: (١٤٠٦هـ).

٤. **اقتضاء الصراط المستقيم**، ابن يتمية أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق وتعليق: د. ناصر عبد الكريم العقل، السعودية - دار العاصمة، الطبعة السادسة ١٤١٩هـ.

٥. **الإمام ابن تيمية وقضية التأويل**، د. محمد السيد الجليند، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع - جدة - الرياض - الدمام، الطبعة: الثالثة، عام: (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

٦. **بدائع الفوائد**، للإمام ابن قيم الجوزية، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا - عادل عبدالحميد العدوي - أشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة،

الطبعة: الأولى، عام: (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

٧. **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، لأحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة – مكة المكرمة –، الطبعة الأولى، عام: (١٣٩٢هـ).

٨. **تفسير القرآن العظيم**، لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، دار الفكر – بيروت، عام: (١٤٠١هـ).

٩. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر، دار الفكر – بيروت، عام: (١٤٠٥هـ).

١٠. **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق: د. علي حسن ناصر و د. عبد العزيز إبراهيم العسكر و د. حمدان محمد، دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى، عام: (١٤١٤هـ).

١١. **الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن الكريم والسنة النبوية**، محمد عمر بازمول، دار الهجرة – الرياض، الطبعة: الأولى، عام: (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

١٢. **الرد على القائلين بوحدة الوجود**، لعلي بن سلطان محمد الهروي المكي الحنفي، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى، عام: (١٩٩٥م).

١٣. **سنن الترمذي**، لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٤. **شرح المقاصد في علم الكلام**، لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني.

١٥. **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، لابن قيم الجوزية، تحقيق: الدكتور السيد محمد السيد وسعيد محمود، دار الوليد – جدة، الطبعة الأولى، عام: (١٤١٤هـ – ١٩٩٤م).

١٦. **صحيح سنن الترمذي**، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الأولى، عام: (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م).

١٧. **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة – الرياض، الطبعة الثالثة، عام: (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م).

١٨. **غاية المرام في علم الكلام**، لعلي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، عام: (١٣٩١هـ).

١٩. **لسان العرب**، ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، بيروت – دار صادر، دار بيروت، سنة ١٣٧٥هـ.

٢٠. **مجموع الفتاوى**، لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني – رحمه الله–، جمع وترتيب الشيخ: عبد الرحمن بن قاسم.

٢١. **مختار الصحاح**، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، طبعة جديدة، عام: (١٤١٥هـ – ١٩٩٥م).

٢٢. **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، عام: (١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م).

٢٣. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسسة قرطبة – مصر.

٢٤. **مشكاة المصابيح**، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، ثلاثة مجلدات، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثالثة، ام: (١٩٨٥م).

٢٥. **مظاهر التشبه بالكفار في العصر الحديث وأثرها على المسلمين**، للفقير إلى عفو ربه: أشرف بن عبدالحميد بارقعان، الطبعة الأولى، عام: (١٤٢٦هـ).

٢٦. **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧. **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، إشراف: د.مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الرابعة، عام: (١٤٢٠هـ).

٢٨. **النبوات**، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، المطبعة السلفية – القاهرة، عام: (١٣٨٦هـ).

* * *